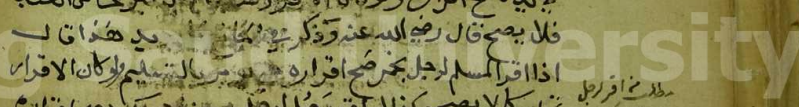


بالله ناصيهم ان فلا فاج من فلان مات ولا يعلم انه اسمه ولم يذكر المصنف رحمه الله  
 صاحب القولين واختلف المتأخرون فيه **قال بعضهم** فيهم الامام شمس  
 الامية السرخسي رحمه الله ان الاول قول ابي حنيفة رحمه الله عليه والثاني  
 قول صاحب رجمه الله وقال بعضهم فيهم الامام شمس الامية الحلواني  
 رحمه الله الصحيح هو القول الثاني ان المدعى عليه جيلف فان حلف عليه ذلك وكلف  
 الابن اقامة البيعة عليه وفاقه ابيه وانه وارثه وان نكل المدعى عليه  
 عن البيعة صار مقتدا بالموت والتبس جميعا ولا يجعل القاضي الابن حجة  
 في اقامة البيعة على الدين وانما يجعله خصما فيحكم بالتخلف على المال  
 باسه ما لعنان ابن فلان الميت عليك هذا المال وعقد عوي القبول والبر  
 جيلف على العلم ثم بكره الميراث او كنتي يمين واحدة فهو على الراجح  
 الذي ذكرنا رجله على رجله المذموم فاقربها ثم انكاره ان يخاصه  
 جيلف على اقراره باهه ما اقررت له بعد المال اختلف المشايخ رحمه الله  
 فيه **قال** ابو نصر المدهني ان جيلف باسه ما اقررت له بها وقال  
 ابو القاسم البجلي رحمه الله ليس له ان يجلفه على الاقرار وانما يحمله  
 على نفس الحق وذكر شمس الامية السرخسي رحمه الله في شرح المحيد  
 قال اختلف المشايخ في جرم المدعي من المسئلة وانما اختلفوا لاختلافهم  
 ان الاقرار رجل فهو سب للملك **قال** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل بن ابي البركات في تفسيره في مسئلة من احد يما ان المريض  
 الذي لم يملك من امواله الا اقراره بجميع ماله لا جني صح اقراره ولا يتوقف  
 اقراره على اقرار غيره ولو كان تليكا لا يقدر الا بقدر الثلث  
 عنه عدم الاجازة والثانية العبد الماذون اذا اقر لرجل بعين  
 في يده صح اقراره ولو كان الاقرار سببا كان تبرعا من العبد  
 فلا يصح قال رضي الله عنه وذكر في كتابه **بيد** هذا ان لا  
 اذا اقر المسلم لرجل بغير صح اقراره **بيد** من التسليم ولو كان الاقرار  
 تليكا لا يصح وكذا لو اقر رجل بدين معين لا يملكه يصح اقراره

مطلوب من اقرار رجل  
 بعين لا يملكه يصح  
 اقراره حتى لو ملك  
 المتر بستان الميراث  
 بغيره في لحيمة المتر

ح



ح

مطلوب من اقرار  
 عن الدعوى لا يكون  
 اقرارا بانال

مطلوب من اقرار  
 بغيره في لحيمة المتر